DOI: 10.34120/0378-035-122-001

طرق معرفة ما يُحدِّث به الراوي من حفظه وما يُحدِّث به من كتابه

د. محمد زايد العتيبي (*)

تاريخ استلام البحث: يناير ٢٠٢٠م تاريخ إجازة البحث: فبراير ٢٠٢٠م.

ملخص البحث

جاء البحث لبيان الطرق التي يمكن بها التمييز بين ما يحدث الراوي به من حفظه أو من كتابته، وقد جعلته في ثلاثة مباحث رئيسة؛ تناولت في المبحث الأول منها الكلام على تحديث الراوي مِن حفظه أو مِن كتابه، وبيّنت وسائله والتي انحصرت في وسيلتين هما: النقل أو الإخبار، ولم يفتني ذكر المراد بالكتاب، وهل تغني عنها المصنفات؟ ثم انتقلت إلى المبحث الثاني، وذكرت فيه أقسام الرواة الذين يُحدّثون مِن حفظهم أو كتبهم، والتي بلغت خمسة أقسام: من يحدث من حفظه، ومن يحدث من كتابه، ومن يحدث من الكتاب ثم الحفظ، ومن يحدث من الحفظ ثم من الكتاب، ومن لا ضابط له، فمرة يحدث من كتابه ومرة أخرى يحدث من حفظه، ثم في المبحث الثالث والأخير من البحث بيّنت الطرق التي يمكن التمييز بها بين ما يحدث الراوي من حفظه أو من كتابه، والتي تتمثل في: النص في الرواية نفسها، ومعرفة من أخذ عنه من كتابه، ونص يقيد قلة تحديثه من حفظه أو العكس، وأن يكون الراوي عنه أحد المحتاطين الذين لا يأخذون عن الشيخ إلا من كتابه، ومن خلال حكم النقاد عليه يعرف واقعه، وإذا ظهرت في حديث من أحاديثه نكارة فإنها تحمل على تحديثه من حفظه، وقرائن خاصة ببعض الرواة، وفي خلال تناول تلك المواضيع أذكر نماذج تطبيقية من تراجم الرواة، وكتب العلل والرجال؛ حتى تتضح الفكرة جلية.

ثم ختمت بخاتمة ذكرت فيها أهم ما توصلت إليه من نتائج من خلال دراسة الموضوع.

وقد راعيت في البحث أن أذكر كلام العلماء معضدًا بالأمثلة الإيضاحية؛ حتى تتضح المعلومة في الذهن.

والله أسأل أن يكتب له القبول، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

الكلمات الدالة: الحفظ، الكتابة، الطرق، الرواية، الراوي، السند.

(*) د. محمد زايد العتيبي: يحمل شهادة الدكتوراه (العالمية) في الشريعة الإسلامية من جامعة القاهرة، كلية دار العلوم عام ٢٠١٢م، والماجستير في الحديث الشريف وعلومه من جامعة الكويت، عام ٢٠٠٦م والليسانس في أصول الدين من جامعة الكويت، عام ٢٠٠٣م، يعمل أستاذاً مساعداً في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت منذ عام: (٢٠١٦ حتى تاريخه).
الاهتمامات البحثية: الحديث الشريف وعلومه. الجرح والتعديل والعلل.

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، إنه مَن يهده الله فلا مضلَّ له ومَن يُضلِل فلن تجد له وليًّا مرشدًا، وبعد:

إنَّ مما اعتنى به العلماء الأوائل الإسنادَ وما تعلَّق به من العلوم، وعلى رأسها علم الرجال والرواة، وبيان حالهم من حيث جَرْحهم وتعديلهم، وقد أخذ هذا العلم حظَّه من التأليف كأي علم شرعي من شأنه خدمة الدين وأصوله الشرعية من الكتاب والسنة النبوية، وكان لهذا العلم علماء جهابذة نُقِل عنهم، وتفنَّنوا في وضعه والتأليف فيه، وقد تدرَّجَ هذا التأليف ليُكمِل اللاحقُ ما بدأه السابق، فكان كالسلسلة المتصلة حتى يومنا هذا.

ومن خلال هذا البحث، أحببت أن أضرب فيه بسهمٍ مستندًا إلى ما سبقني به الأوَّلون، فتناولت هذا الموضوع الذي يُعنى برواية الراوي وتحديثه عن غيره سواء من كتابه أو من حفظه، وجعلت عنوانه «**طرق معرفة ما يُحدِّث به الراوي من حفظه وما يحدِّث به من كِتابه**».

أولًا: أسباب اختيار الموضوع:

يمكن أن نُرجِع أسباب دراسة هذا الموضوع لعدة أمور:

١- الأخذ من كُتب الشيوخ والنظر فيها كان وسيلةً متاحة لَمَن كان في عصر الرواية، وهي اليومَ وسيلةٌ غير متاحة للباحثين.

٢- علاقة هذا الموضوع بموضوع علم الجرح والتعديل من جانب، وقرائن العِلَل من جانب آخر.

٣- إعانة الباحثين على حل الإشكالات الواقعة بسبب اختلاف حفظ الراوي وكتابه ومن أيهما حدث، إذ إن المعاناة هي نتيجة وليست سببا.

ثانيًا: إشكالية البحث:

تتمثل مشكلة البحث في محاولة الوصول إلى طرق معرفة تحديث الراوي من حفظه أو من كتابه عن طريق استقراء كثير من تراجم الرواة، وكتب الجرح والتعديل؛ لتحقيق الهدف المراد من هذا البحث.

وثمة إشكالية أخرى تقابلنا في البحث وهي كثرة الرواة الذين حدثوا من حفظهم أو كتاباتهم، والذي لزاما علينا أن نتناول كثيرا منهم كنماذج تطبيقية لموضوع الدراسة، ولكن

نظرا لضيق المساحة المتاحة للبحث، فقد اقتصرت على التمثيل ببعضهم؛ لبيان موطن البحث وتجليته للقارئ، ولم أبغ في بحثي هذا الاستقراء التام لجميع الرواة.

ثالثًا: الدراسات السابقة:

بعد البحث والتتبع لم أقف على دراسة مستقلة تناولت طرق معرفة رواية الراوي من حفظه أو كتابه، إلا ما تناوله المحدثون القدامى وتبعهم فيه المحدثون في ثنايا كتبهم، كالرامهرمزي، وابن الصلاح، وغيرهما، إلا أنني ظفرت بدراسة قريبة الشبه من دراستنا هذه، آثرت الإشارة إليها، وهي:

«اختلاف التحديث من الحفظ والكتاب وأثره في الراوي والمروي في الكتب الستة»، لسليمان بن عبد الله بن محمد السعود، وهي دراسة لنيل درجة الماجستير، بقسم السنة وعلومها، بكلية أصول الدين، بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وهي بإشراف الأستاذ الدكتور عبد العزيز بن صالح اللحيدان، سنة ١٤٢٦ -١٤٢٧هـ.

وتناولت هذه الدراسة مسألة اختلاف التحديث من الحفظ والكتاب وأثره في الراوي والمروي، مع الجمع والحصر للرواة الموصوفين بالضعف المقيد في حال روايتهم من حفظهم دون كتبهم أو العكس، وذلك في الكتب الستة، وقد ذكر الباحث نماذج تطبيقية من أحاديث الرواة المترجمين والتي أعلت بسبب تحديث الراوي من حفظه دون كتابه أو العكس.

رابعًا: منهج البحث:

وقد سلكتُ في هذا البحث المنهج الاستقرائي الاستدلالي؛ وذلك باستقراء ما نُقِل في الموضوع، والاستدلال عليه بأقوال العلماء أئمة الجرح والتعديل، مع التمثيل لِمَا ذُكِر.

خامسًا: خطة البحث:

يتكوَّن البحث من مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة، والمصادر والمراجع.

أمَّا المقدمة فتشتمل على أسباب اختيار الموضوع، ومنهج البحث وخطته.

و**المبحث الأول**: الكلام على تحديث الراوي من حفظه أو كتابه في عمومه وبيان وسائله.

و**المبحث الثاني**: أقسام الرُّواة الذين يحدِّثون من حفظهم أو كُتبهم.

و**المبحث الثالث**: طرق التمييز بين ما يحدِّث به الراوي من حفظه وما يحدِّث به من كتابه.

وأما **الخاتمة** فذكرت فيها أهم ما توصَّلتُ إليه من نتائج من خلال هذا البحث.

المبحث الأول
الكلام على تحديث الراوي
من حفظه أو كتابه في عمومه وبيان وسائله

لا بد قبل بيان طرق معرفة تحديث الراوي من حفظه أو كتابه أن أذكر عدة أمور لزامًا على أي باحث في مثل موضوعنا أن يتطرَّق إليها ويُصدِّر بها؛ ليطَّلِع على ماهية الموضوع وحيثياته ولو بصورة مجملة تقرب إلى الذهن ما بعده، وهذا ما أردتُ بيانه في هذا المبحث.

أولاً: المراد بكُتب الراوي، وهل تُغنِي عنها المصنَّفات؟:

الشيخ قد يكون له نوعان من الكتب:

النوع الأول: الأصول القديمة التي كتَبَها أيام السماع، ويسمونها أيضًا الأصول العتيقة.

النوع الثاني: ما ينقله من هذه الأصول إلى مُصنَّفات أو نُسَخ، ويسمونها أيضًا الفروع والمخرجات.

وهذه النُّسَخ والمصنَّفات قد يقع فيها الخطأ بسبب النقل والتحوُّل، فقد ينتقل بصَرُ الناقل أثناءَ النقل من إسنادٍ إلى إسناد، أو من متنٍ إلى متن.

قال الزركشي: «لأن الفروع – وإنْ صحَّتْ ولطُفتْ – لا بد لها أن تعجز عن الأصول، ولو بحرفٍ أو إعراب»(١).

وقال الخطيب: «وهكذا لو لم يحدِّث من حفظه، لكنه روى من فرعٍ له شيئًا خُولِف فيه، فإنه يلزمه الرجوع إلى الأصل؛ لجواز دخول الخطأ على الناقل في حال النقل»(٢).

مثال على مَن كان الخطأ في تصنيفه دون أصوله:

قال ابن رجب: «وقد قيل: إنَّ مَن سمع من حماد تصانيفه فليس حديثُه بذاك، ومَن سمع منه النُّسَخ التي كانت عنده عن شيوخه، فسماعُه جيد. قال جعفر الطيالسي عن يحيى بن معين: مَن سمع من حماد بن سلمة الأصنافَ ففيها اختلاف، ومَن سمع من حماد بن سلمة

(١) النكت على المقدمة (٣ / ٦٠٧).
(٢) الجامع لأخلاق الراوي (٢ / ٣٩).

نسخَها فهو صحيح»[١].

وقال الأثرم: «قال أبو عبد الله: الدَّرَاوَرْدِي إذا حدَّثَ من حفظه فليس بشيء، أو نحو هذا، فقيل له: في تصنيفه؟ قال: ليس الشأن في تصنيفه، إنْ كان في أصل كتابه وإلا فلا شيء، كان يحدِّث بأحاديث ليس لها أصل في كتابه»[٢].

مثال على وجود الخطأ في النسخ دون الأصول:

قال ابن حجر: « وكما روينا في ترجمة البخاري تصنيف وراقه محمد بن أبي حاتم أنه سمعه يقول: خرجتُ من الكتاب ولي عشر سنين، فجعلتُ أختلف إلى الداخلي يعني فقال يومًا وهو يقرأ للناس: سفيان عن أبي الزبير عن إبراهيم. فقلت له: يا أبا فلان، إن أبا الزبير لم يَرْوِه عن إبراهيم، فانتَهَرني، فقلت له: ارجعْ إلى الأصل إنْ كان عندك. فدخل ونظر فيه، ثم خرج فقال لي: كيف قلتَ يا غلام؟ فقلت: هو الزبير بن عدي عن إبراهيم. فقال: صدقتَ! وأخذ القلم مني فأحكَمَ كِتابَه. قال: وكان للبخاري يومئذٍ إحدى عشرة سنة»[٣].

وقال الْبَرْذَعِي: « ذكرت لأبي زرعة عن مسدد عن محمد بن حمران عن سلم بن عبد الرحمن عن سوادة بن الربيع «الخيل معقود في نواصيها ...»[٤]. فقال لي: راوي هذا كان ينبغي لك أن تكبر عليه، ليس هذا من حديث مسدد، كتبتُ عن مسدد أكثر من سبعة آلاف وأكثر من ثمانية آلاف، وأكثر من تسعة آلاف، ما سمعته قطُّ ذكر محمد بن حمران.

قلتُ له: روى هذا الحديث يحيى بن عبدك عن مسدد، فقال: «يحيى صَدُوق، وليس هذا من حديث مسدد، فكتبتُ إلى يحيى، فكتب إليَّ: لا جزى الله الورَّاق عني خيرًا، أدخَلَ لي أحاديثَ المعلى بن أسد في أحاديث مسدد، ولم أميِّزْها منذ عشرين سنة، حتى ورد كتابك، وأنا أرجع عنه، فقرأت كتابه على أبي زرعة، فقال: هذا كتاب أهل الصدق»[٥].

وقال ابن أبي حاتم: «وحضرت أحمد بن سنان وقد حدَّثنا عن يزيد بن هارون، عن حماد ابن سلمة، عن أبي جمرة، عن أبي بردة، عن أبي موسى أن رسول الله ﷺ عطس فقيل له:

(١) شرح علل الترمذي (٢ / ٧٨٤).
(٢) شرح العلل (١ / ٣٠١).
(٣) النكت على مقدمة ابن الصلاح (٢ / ٨٧٦). تاريخ بغداد (٢ / ٦).
(٤) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ٧/ ٩٧ (٦٤٨٠) من طريق محمد بن حمران به.
(٥) سؤالات الْبَرْذَعِي (٢ / ٥٧٩).

يرحمك الله! فقال النبي ﷺ: «يهديكم الله، ويُصلِح بالكم»[1] فقال أبي لأحمد بن سنان: إنما هو عن أبي حمزة، عن أبي بردة، فأبى أن يقبل، ثم صار أبي إلى محمد بن عَبَّادة فسأله أن يُخرِج له حديثَ يزيد بن هارون عن حماد بن سلمة، فأخرج كتابه، فإذا هو حماد بن سلمة عن أبي حمزة، كما قال أبي، فكتبنا عن ابن عَبَّادة هذا الحديث، ثم أخبر أبي ابنَيْ أحمد بن سنان بأنه وجد في كتاب ابن عَبَّادة عن يزيد عن حماد بن سلمة عن أبي حمزة كما قال أبي، فتحيَّرَا وقالا: ننظر في الأصل، فلما كان الغد حملوا إلى أبي أصل أحمد بن سنان عن يزيد بن هارون عن حماد بن سلمة عن أبي حمزة معجمًا على الحاء والزاي، كما قال أبي، وقالا: وقع الغلط في التحويل، فحدَّثنا أحمد بن سنان من الرأس، عن يزيد، عن حماد بن سلمة، عن أبي حمزة عن أبي بردة عن أبي موسى كما قال أبي، واعتذروا من ذلك»[2].

قال الفسوي: «وكان سليمان - يعني ابن عبد الرحمن ابن بنت شرحبيل - صحيحَ الكتاب، إلا أنه كان يحول، فإنْ وقع فيه شيء فمن النقل»[3].

وقال ابن حجر شارحًا معنى يحول: «يعني ينسخ من أصله»[4].

وقال إبراهيم بن محمد الجهني: «سُئِل موسى بن هارون الجمال عن حديث لمشكدانة، فقال: «أخطأ إبراهيم الحربي»، قيل له: «إنما نسألك عن حديث لمشكدانة، وتقول: أخطأ إبراهيم الحربي؟ فقال: نعم، خرج إبراهيم له المسند، فأخطأ في النقل»[5].

ولذلك كان الاعتماد في الضبط عند المحدثين على الأصول، لا النسخ والمخرجات.

وقد يكون هناك صعوبة في معرفة أصل الشيخ من نسخته:

قال أبو يوسف يعقوب الفسوي: «حدَّثنا أبو صالح، حدَّثني الليث، حدَّثني خالد بن يزيد، عن سعيد بن أبي هلال، عن أبي أمية الأنصاري، عن عبيد بن رفاعة بن رافع عن أبيه، قال:

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب كيف يُشمَّت الذمي ٧/ ٣٨١ (٥٠٣٨)، والترمذي في جامعه، أبواب الأدب، باب ما جاء كيف يُشمَّت العاطس؟ ٤/ ٣٧٩ (٢٧٣٩) من طريق أبي بردة به. وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

(٢) الجرح والتعديل (١ / ٣٥٣).

(٣) المعرفة والتاريخ (٢ / ٤٠٦).

(٤) مقدمة الفتح (١ / ٤٠٥).

(٥) الكامل لابن عدي (١ / ١٣٧).

«دخلت يومًا على النبي ﷺ، وعنده قِدْر تفور بلحم، فأعجبتني لحمة، فازدردتها، فاشتكيت عليها سنة، ثم إني ذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال: «إنه كان فيها أنفس سبعة أناسي»، ثم مسح بطني فألقيها غضراء، فوالذي بعثه بالحق ما اشتكيتُ بطني حتى الساعة[1].

حضرت ابن بكير وقرأ هذا الحديث، وجعفر بن عبد الواحد حاضر – ولا أدري كان يقرأ له كتاب الليث عن خالد، أو غيره، وانتهى إلى هذا الحديث وإذا عنده: عن عبيد بن رفاعة قال: دخلت على النبي ﷺ.

قال أبو يوسف: ورواه أبو صالح: عن أبيه. وهو باطل. وقد قال وكذب، فآذيته وآذاني، وقال لجعفر: موعدك غدًا بالغداة، حتى أُحضِر أصل الليث؛ فإنه ليس في أصل كتاب الليث إلا كما أقول: عن عبيد بن رفاعة. وعاد فآذاني وآذيته، حتى قال له بعض مَن حضر: يا أبا زكريا، إن هؤلاء قوم قد كتبوا عن أبي صالح، فإذا عرضتَ على أبي صالح آذوك. فقال: الموعد غدًا. وانصرفت، ولقيت حرملة، فإذا هو قد بلغه الذي كان، فقال لي: قد كان في هذا الكلام أيام أبي صالح؛ لأنه في كتاب الليث في الرَّقِّ، وليس في الأصل، إنما الأصل في قراطيس، وكان الليث حوَّل كتبَه في الرَّقِّ، وجعله حَبْسًا أو وقْفًا وصية ذلك إلى ولده، وبقي الأصل سماعُه في القراطيس، وجعله لابنه الكبير، وكان الكبير يكون مع أبي صالح، فبقي الأصل عند أبي صالح، وإنما الرَّقُّ نسخة. فغدوت إلى ابن بكير – وأظن حضر جعفر – وقد أرسل إليَّ كتاب الرق، وأحضره، وأخرج موضع الحديث فقال: هذا هو أصل الليث، وليس فيه عن أبيه. فقلت له: أرسِلْ إليَّ أصلَ كتاب القراطيس الذي في منزل أبي صالح، وما أظنهم يرسلون، ولا يُقِرَّانك. فقال: هذا حرملة أخبرك؟ قلت: نعم، هو أخبرني، وكتاب الأصل عند أبي صالح في قرطاس: عن أبيه[2]، وعبيد ليست له صحبة[3] ولا رواية، ولا معنى يغلط فيه إنسان، وأظن

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ٤/ ٢٨٢ (٤٤٢٩) من حديث أبي صالح عبد الله بن صالح به. وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ٤/ ١٧٣: وفيه أبو أمية الأنصاري ولم أعرفه وبقية رجاله وثقوا.

(٢) ذكر البخاري في التاريخ الكبير ٥/ ٤٤٧، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ٥/ ٤٠٦، وابن حبان في الثقات ٥/ ١٣٣ أن عبيد بن رفاعة روى عن أبيه.

(٣) ذكر أبو نعيم في معرفة الصحابة ٤/ ١٩٠٤، وابن الأثير في أسد الغابة ٣/ ٥٥٧ أنه مختلف في صحبته، وقد نقل ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ٥/ ٤٠٦ عن أبيه قوله: ليس له صحبة ولا لأبيه ولا أخيه صحبة. وذكره مغلطاي في الإنابة إلى معرفة المختلف فيهم من الصحابة ٢/ ٤٧، وأطال في ذكر الخلاف في ثبوت صحبته من عدمه.=

أن المدائني كان صيَّره عن رافع بن خديج[١] ، وكان كما شاء الله»[٢].

ولو كانت للشيخ مصنَّفات موجودة اليومَ فهي لا تُغنِي عن كُتبه وأصوله؛ لأن العادة أن المصنَّفات أحاديثُ منتقاة من الأصول.

ثانيًا: الشيخ مهما بلغ حفظه فإنه لن يَسْلم من الخطأ لأن الحفظ خوان:

كما قال أبو نُعَيْم لأبي زُرْعَة الدمشقي: «ضمنتُ لك أنَّ كل مَن لا يرجع إلى كتاب لا يُؤمَن عليه الزَّلل»[٣].

وقال أبو زرعة: «سمعت أحمد بن حنبل ويحيى بن معين يقولان: كلُّ مَن لم يكتب العلم لا يُؤمَن عليه الغلط»[٤].

وقال الذهبي أيضًا: «ولا ريب أن الأخذ من الصحف وبالإجازة يقع فيه خلل، ولا سيما في ذلك العصر؛ حيث لم يكن بعدُ نَقْطٌ ولا شَكْل، فتتصحَّف الكلمة بما يُحِيل المعنى، ولا يقع مثل ذلك في الأخذ من أفواه الرجال، **وكذلك التحديث من الحفظ يقع فيه الوهم، بخلاف الرواية من كتاب محرر**»[٥].

وقال ابن حجر: «إن مَن اعتمد في روايته على ما في كتابه لا يُعاب، بل هو وصف أكثر رُواة الصحيح من بعد الصحابة وكبار التابعين؛ لأن الرواة الذين للصحيح على قسمين:

أ- قسم كانوا يعتمدون على حفظ حديثهم، فكان الواحد منهم يتعاهد حديثه، ويكرر عليه، فلا يزال مبينًا له، وسهَّلَ ذلك عليهم قُرْبُ الإسناد وقلة ما عند الواحد منهم من المتون، حتى كان مَن يحفظ منهم ألفَ حديث يُشار إليه بالأصابع. ومن هنا دخل الوهم والغلط على بعضهم، لِمَا جُبِل عليه الإنسان من السهو والنسيان.

ب- وقسم كانوا يكتبون ما يسمعونه، ويحافظون عليه، ولا يُخرِجونه من أيديهم

= قلت: والذين يذكرون أنه روى عن النبي ﷺ، فإنه رواه مرسلا، كما أنه لم تثبت رؤيته للنبي ﷺ ولا الوفود عليه، أضف إلى ذلك ذكر أبيه في الصحابة، وعليه فإنه يعد من التابعين ولا يعد صحابيا.

وله رواية ثابتة، ينظر: معجم الصحابة لابن قانع ٢/ ١٨٣.

(١) لم أقف على هذه الرواية.

(٢) المعرفة والتاريخ (٢ / ٢١٧).

(٣) تاريخ أبي زُرْعَة الدمشقي (ص ٢٢٢ - رقم ١٢٠٣).

(٤) جامع بيان العلم (رقم ٣٤١).

(٥) سير أعلام النبلاء (٧ / ١١٤).

ويحدِّثون منه.

وكان الوهم والغلط في حديثهم أقلَّ من أهل القسم الأول، إلا مَن تساهَلَ منهم. كمَن حدَّثَ من غير كتابه، أو أخرَجَ كتابه من يده إلى غيره، فزاد فيه ونقص وخفِيَ عليه. فتكلَّم الأئمة فيمَن وقع له ذلك منهم. وإذا تقرَّرَ هذا، فمَن كان عدلًا لكنه لا يحفظ حديثه عن ظهر قلب، واعتمد على ما في كتابه فحدَّثَ منه، فقد فعل اللازم له، وحديثه على هذه الصورة صحيحٌ بلا خلاف، فكيف يكون هذا سببًا لعدم الحكم بالصحة على ما يحدِّث به؟! هذا مردود. والله سبحانه وتعالى أعلم»[1].

وكم من راوٍ عُرِف بقوة الحفظ، ومع ذلك لم يَسْلم من الخطأ بسبب التحديث من الحفظ:

قال الإمام مسلم بن الحجاج: «فليس من ناقلِ خبرٍ وحامِلِ أثرٍ من السلف الماضين إلى زماننا هذا – وإنْ كان من أحفظ الناس، وأشدهم توقِّيًا وإتقانًا لِمَا يحفظ وينقل – إلا الغلط والسهو ممكنٌ في حفظه ونقله، فكيف بمَن وصفتُ لك ممَّن طريقه الغفلة والسهولة في ذلك»[2].

وقال أبو عيسى الترمذي – رحمه الله –: «لم يَسْلم من الخطأ والغلط كبير أحد من الأئمة مع حفظهم»[3].

وفضَّل الإمامُ أحمد سفيانَ الثوري على شعبة؛ لكون الأول يرجع إلى كتاب:

قال ابن هانئ: «سمعت أبا عبد الله يقول: عِلْم الناس إنما هو عن شعبة، وسفيان، وزائدة، وزهير، هؤلاء أثبتُ الناس، وأعلمُ بالحديث من غيرهم. قلت: إن اختلف سفيان وشعبة في الحديث، فالقول قول مَن؟ قال: سفيان أقلُّ خطأً، وبقول سفيان آخذ»[4].

وقال عبد الله: «كتب إليَّ ابن خلاد، قال: حدَّثني يحيى، وذكر سفيان وشعبة، فقال: سفيان أقل سقطًا؛ لأنه يرجع إلى كتاب»[5].

(١) النكت على مقدمة ابن الصلاح (١ / ٢٦٧-٢٧٠).
(٢) التمييز (ص ٣٨).
(٣) شرح علل الترمذي (١ / ٤٣١).
(٤) سؤالاته (٢١٦٣).
(٥) العلل (٥٠٤٥).

ثالثًا: وسائل معرفة ما يحدِّث به الراوي من كتابه أو من حفظه كانت متاحةً في عصر الرواية:

لمعرفة ما يحدِّث به الراوي من حفظه أو كتابه طرقٌ ووسائل يمكن بيانها فيما يلي:

الوسيلة الأولى: يمكن لِمَن عاصَرَه أن يأخذ عنه من كتابه أو يطلب كتابَه منه وينظر فيه، بل حتى بعد مماته فمن الممكن أن يذهب إلى بيته ويطلب كتبه:

قال أبو بكر الأثرم: «وسمعت أبا عبد الله ذكر الحديث الذي رواه إبراهيم بن أبي الليث، عن هُشَيم، عن يعلى بن عطاء، عن وكيع بن حدس، عن أبي رزين: قلت للنبي ﷺ: «هل نرى ربنا ...»[1]، وتلك الأحاديث معه، فقال: بلغني أنه في كتب عبد الله بن موسى. وقال: انظر في كتب عبد الله بن موسى؛ لعلك أن تجده، فأتيتُ منزل عبد الله بن موسى، فأُخرِجتْ إليَّ كُتبه عن هُشَيم، فنظرتُ فيها ثم أتيتُ أبا عبد الله، فقلت له: نظرتُ في كتب عبد الله بن موسى صاحب هُشَيم، فلم أجد الحديث، ونظرتُ في أحاديث يعلى بن عطاء، فلم أجِدْه، وذاك أني وجدتُ أحاديث يعلى في موضع واحد، فلم يكن فيها»[2].

يتضح من خلال هذ المثال أن أبا عبد الله أحمد بن حنبل عندما روى حديث أبي رزين المذكور قد أراد أن يطلبه من كتاب من رواه في كتابه، فنظر في كتاب عبد الله بن موسى الذي نسب الحديث لكتابه فلم يقف عليه عند تصفحه بنفسه عندما طلب الكتاب من بيته، كذلك طلبه في أحاديث يعلى بن عطاء أحد رواة الحديث فلم يجده، وهذا كان له الأثر في أن يكون الحديث معلولا.

قال ابن أبي حاتم: «وسألتُ أبي عن حديث؛ رواه زيد بن يحيى بن عبيد، عن عبد الله بن العلاء بن زبر، قال: حدَّثنا القاسم مولى يزيد، قال: حدَّثنا أبو أمامة: أنَّ النَّبيَّ ﷺ خرج على شيوخ من الأنصار بِيضٍ لِحَاهُم، فقال: «يا معشر الأنصار، حَمِّرُوا وَصَفِّرُوا، وخالِفوا أهل

(١) أخرجه أحمد في مسنده ٢٦/ ١١٦، ١١٧ (١٦١٩٨)، وابن حبان في صحيحه ١٤/ ٨ (٦١٤١- الإحسان) من طريق يعلى بن عطاء به. وضعف إسناده الشيخ شعيب الأرناؤوط فيهما.
وروى عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه عن هشيم هذا الحديث، وذكر أن أباه خطأ هذه الرواية. ينظر: العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله ٣/ ٤٢٩. وهذا يؤكد أن الحديث لم يُوجد في كتب عبد الله بن موسى.

(٢) تاريخ بغداد (٦/ ١٩٥).

الكتاب»، قلنا: يا رسول الله، إنَّ أهل الكتاب يَتَخَفَّفُونَ وَلا يَنْتَعِلُونَ، فقال النبي ﷺ: «فَتَخَفَّفُوا أَو انْتَعِلُوا، وخالِفوا أهل الكتاب»، قلنا: يا رسول الله، إنَّ أهل الكتاب يقُصُّونَ عَثَانِينَهُمْ[1] وَيُوَفِّرُونَ سِبَالَهُمْ[2]، فقال النبي ﷺ: «وَفِّرُوا الْعَثَانِينَ، وَقُصُّوا السِّبَالَ، وخالِفوا أهل الكتاب»[3].

قال أبي: وسألت شعيب بن شعيب – وكان ختن زيد بن يحيى على ابنته، فسألته أن يُخرِج إليَّ كتابَ عبد الله بن العلاء، فأخرج إليَّ الكتاب. فطلبتُ هذا الحديث وحديثًا آخَر، عن أبي عبيد الله مسلم بن مشكم، عن أبي ثعلبة، عن النبي ﷺ: «أَنَّهُ سأله عن الإثم والبر ...»[4]، فلم أجد لهما أصلًا في كتابه، وليس هما بمنكرين يحتمل[5].

هذان الحديثان لم يقف عليهما أبو حاتم الرازي في كتاب عبد الله بن العلاء بن زبر أحد رواته، وذلك بعد طلبه الكتاب وتصفحه، ومن هنا بنى أبو حاتم حكمه على الأحاديث بأنه لا أصل له في كتاب عبد الله بن العلاء، وبالرغم من ذلك فلم يجزم برد الحديثين؛ حيث قال: «وليس هما بمنكرين يحتمل». ولكن ذلك دل على أن من طرق معرفة تحديث الراوي من حفظه أو كتابه النظر في كتاب الراوي للتأكد من ذلك.

وكان بعض المحدِّثين النقَّاد يعتنون بكتب الشيوخ التي لم يسمعوها، وربما نسخوها، لا ليُحدِّثوا منها، وإنما ليعرفوا منها الخطأ والصواب في الروايات، كما فعل الإمام أحمد عندما أخذ كتبَ الأشجعي من ابنه فنسخها:

قال أحمد بن حنبل: «أعطانا ابن الأشجعي كُتبًا من كُتُب أبيه، فنسَخْنا من كتاب

(١) جمع عثنون، وهي اللحية. النهاية في غريب الحديث (٣/ ١٨٣).

(٢) جمع سبلة، وهو الشارب. الصحاح للجوهري (٥/ ١٧٢٤)، مادة (سبل).

(٣) أخرجه أحمد في مسنده ٣٦/ ٦١٣ (٢٢٢٨٣)، والطبراني في المعجم الكبير ٨/ ٢٣٦ (٧٩٢٤) من حديث زيد بن يحيى به. وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ٥/ ١٣١: رجاله رجال الصحيح.
وعدم وجود هذا الحديث في كتاب عبد الله بن العلاء لا يعني أنه لم يروه، فمن الممكن أن يكون حفظه أحدهم عنه ورواه كما وجد في رواية أحمد والطبراني، ولم يدونه هو في كتابه.

(٤) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ٢٢/ ٢١٩ (٥٨٥). وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ١/ ١٧٩: رجاله ثقات.

(٥) العلل (٢٢٠٨).

الأشجعي ...»[١].

وقد استفاد الإمام أحمد من كُتب الأشجعي في ترجيح كثير من الروايات:

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: «سألت أبي عن وطْءِ المُستحاضة؟ فقال: ثنا وكيع، عن سفيان، عن غيلان، عن عبد الملك بن ميسرة، عن الشعبي، عن قمير، عن عائشة قالت: «المستحاضة لا يغشاها زوجها». قال أبي: ورأيت في كتاب الأشجعي كما رواه وكيع»[٢].

قال عبد الله بن أحمد: «سمعت أبي يقول: قال حماد بن سلمة: وكيع بن حُدُس. وأبو عوانة وسفيان قالا: وكيع بن عُدس. وحدَّثنا هُشَيم، ثنا يعلى بن عطاء، عن وكيع بن عدس. قال أبي: أرى الصواب ما قال حماد وأبو عوانة وسفيان، وكان الخطأ عنده: ما قال هُشَيم وشعبة. وأخذته من كتاب الأشجعي، عن سفيان، قال: وكيع بن حُدُس، وهو الصواب.

وحدَّثنا يحيى بن حماد: ثنا أبو عوانة، عن يعلى بن عطاء، عن وكيع بن حدس.

وأخبرنا الميموني أنه سمع أبا عبد الله يقول: هُشَيم يقول: «عدس»، يتبع شعبة، وكان كثيرًا ما يتبعه، أو قال: يوافقه»[٣].

قال ابن حجر: وأما حديث أبي قِلَابَة وأبي نعامة، فروى ابن حِبَّان في صحيحه[٤] من طريق هارون بن عبد الله الحمال، عن يحيى بن آدم، عن سفيان الثوري، عن خالد الحذاء، عن أبي قِلَابَة، عن أنس بن مالك ﷺ قال: «كان رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر – رضي الله عنهما – لا يجهرون ببسم الله الرحمن الرحيم». وذكر الخلال في العِلَل أنَّ مهنا بن يحيى سأل أحمد عنه فقال: هو وهم؛ حدَّثني يحيى بن آدم (يعني بهذا الإسناد)، فقال: عن أبي نعامة (قيس) بن عباية، عن أنس بن مالك ﷺ، بدل أبي قِلَابَة. قال: وكذا هو في كتاب الأشجعي عن سفيان. قال: وكذلك بلغني عن العدني، عن سفيان»[٥].

الوسيلة الثانية: أن يخبره مَن سمع من كُتُبه:

قال الدقاق: «سمعت يحيى بن معين يقول: الدَّرَاوَرْدِي عن العلاء بن عبد الرحمن عن

(١) السنة للخلال (رقم ١٠٦).
(٢) سنن البيهقي (رقم ١٤٦٠).
(٣) المنتخب من علل الخلال (رقم ١٧٥).
(٤) صحيح ابن حبان ٥ / ١٠٥ (١٨٠٢– الإحسان).
(٥) النكت على مقدمة ابن الصلاح (٢ / ٧٥١).

أبيه أن النبي ﷺ قال لعمار: «تقتلك فئة باغية»[1]. لم يوجد في كتاب الدَّرَاوَرْدِي، وأخبرني مَن سمع كتاب العلاء – يعني من الدَّرَاوَرْدِي – إنما كانت صحيفة، ليس هذا فيها، وكانت قصة واحدة، قال رسول الله ﷺ ... والدَّرَاوَرْدِي حِفْظُه ليس بشيء، كتابه أصحُّ»[2].

يتضح من قول الدقاق أن حديث عمار لم يقف عليه يحيى بن معين في كتاب الدراوردي، وقد أخبره بذلك من سمع كتاب العلاء من الدراوردي، فكانت هذه أحد الطرق التي يعرف بها تحديث الراوي من كتابه أو من حفظه.

استخدام النقَّاد لهذه الوسيلة:

يستخدم النقَّاد هذه الوسيلة في الموازَنة والمفاضَلة بين الرُّواة:

قال يحيى بن سعيد القطان: «أبو عوانة من كتابٍ أحبُّ إليَّ من شعبة من حِفْظِه»[3].

قال علي بن المديني: «أثبتُ الناس في الزهري سفيانُ بن عيينة وزياد بن سعد، ثم مالك ومعمر، ويونس من كتابه. وقال: الأوزاعي مقارب الحديث. وقال: ليث بن سعد إنما أخذ كتابه. وقال علي: أصحاب الزهري صالح بن كَيْسَان وعامتهم إنما عرضوا عليه»[4].

كتاب همَّام بن يحيى العوذي عن قتادة:

قال علي بن المديني: «أصحاب قتادة ثلاثة: سعيد، وهشام، وشعبة، فأما سعيد فأتقنهم، وأما هشام فأكثرهم، وأما شعبة فأعلمهم بما سمع. وقال: ليس بعد هؤلاء أحدٌ مثل همَّام من كِتابه»[5].

وقال علي بن المديني: «هو بمنزلة همَّام، همَّام إذا حدَّثَ من كتابه عن قتادة فهو ثَبَت»[6].

وقال ابن أبي حاتم: «سُئِل أبو زرعة عنه؟ فقال: لا بأسَ به. قال: وسُئِل أبي عن همَّام

---

(١) أخرجه الترمذي في جامعه، أبواب المناقب، باب مناقب عمار بن ياسر وكنيته أبو اليقظان ﷺ ٦/ ١٤٤ (٣٨٠٠) من طريق عبد العزيز بن محمد الدراوردي به عن أبي هريرة ﷺ. وقال: حديث حسن صحيح غريب من حديث العلاء بن عبد الرحمن.
فالحديث لم يكن في صحيفة الدراوردي التي أشار إليها ابن معين، ولا يعني هذا أن الحديث لم يرو عنه.

(٢) من كلام أبي زكريا للدقاق (٣٦٢).

(٣) تاريخ بغداد (١٣ / ٤٩٣).

(٤) المعرفة والتاريخ (٢/ ١٣٨).

(٥) المعرفة والتاريخ (٢ / ١٤١).

(٦) معرفة الرجال (٢ / ١٩٢ رقم ٦٣٨).

وأبان: مَن تقدَّم منهما؟ قال: همَّام أحبُّ إليَّ ما حدَّثَ من كِتابه، وإذا حدَّثَ من حِفْظه فهما متقاربان في الحفظ والغلط»[1].

كتاب زهير بن معاوية:

قال ابن أبي حاتم: «سمعت أبي يقول: زهير أحبُّ إلينا من إسرائيل في كل شيء إلا في حديث أبي إسحاق. قيل لأبي: فزائدة وزهير؟ قال: زهير أتقنُ من زائدة، وما أشبهَ حديث زهير بحديث زيد بن أبي أنيسة! وهو أحفظُ من أبي عوانة، وهما يوازيان إذا حدَّثَا من كتابهما لم أبالِ بأيهما بطشت، وإذا حدَّثَا من حفظهما فزهيرٌ أحبُّ إليَّ»[2].

ويستخدمونها في الحُكْم على الراوي نفسه، كأنْ يقولوا: ثقةٌ إذا حدَّثَ من كتابه، وضعيفٌ إذا حدَّث من حفظه.

المبحث الثاني

أقسام الرواة الذين يحدِّثون من حِفْظهم أو كُتُبهم

الرُّواة من حيث التحديث من الكتاب أو الحفظ على أقسام:

القسم الأول: مَن عادتُه التحديث من حِفْظه:

وهؤلاء منهم مَن له كتاب، لكنه يحبُّ أن يتَّكِل على حفظه، فإن القوم كانوا أصحابَ حفظ، وقد كانوا يفتخرون بها حتى إنَّ منهم مَن يَعُدُّ التحديثَ من كتاب أمرًا قبيحًا:

وقال قَطَن بن إبراهيم: "سمعت حفص بن عبد الله السلمي يقول: ما أقبحَ بالشيخ المحدِّث يجلس للقوم فيحدِّث من كتاب!"[3].

وقال أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن شاذان: «ذهب أبو بكر إلى سجستان، فاجتمعوا عليه، وسألوه أن يحدِّثهم، فقال: ليس معي كتاب. فقالوا: «**ابن أبي داود وكتاب**؟ قال: فأثاروني، فأمليتُ عليهم من حفظي ثلاثين ألف حديث، فلمَّا قدمت قال البغداديون: «لعب بأهل سجستان، ثم فيجوا فيجًا اكترَوْه بستة دنانير ليكتب لهم النسخة، فكُتِبت، وجِيءَ بها، فعُرِضت على الحفَّاظ، فخطَّئوني في ستة أحاديث، منها ثلاثة رويتها كما سمعت.

(١) تهذيب التهذيب (٩ / ٧٦).
(٢) الجرح والتعديل (٣ / ٥٨٩).
(٣) تهذيب التهذيب (٢ / ٣٦٧).

وقال الحافظ أبو علي النيسابوري: «سمعت ابن أبي داود يقول: حدَّثتُ بأصبهان من حفظي بستة وثلاثين ألف حديث، ألزموني الوهْمَ في سبعة أحاديث، فلما رجعتُ، وجدتُ في كتابي خمسة منها على ما حدَّثتُهم»(١).

ومثال مَن له كتاب ويحدِّث من حفظه:

قال حمزة بن محمد بن طاهر: «قلت لخالي أبي عبد الله بن دوست: أراك تُملِي المجالس من حِفْظك، فلِمَ لا تُملِي من كتابك؟ فقال: انظر فيما أُمليه: فإن كان فيه زَلَل أو خطأ لَمْ أملِ من حفظي، وإنْ كان جميعه صوابًا، فما الحاجة إلى الكتاب؟ أو كما قال»(٢).

ومنهم مَن يحدِّث من حفظه؛ لأنه ليس له كتاب:

وهذه أمثلة على المحدِّثين الذين لم يكونوا يكتبون:

أبو سفيان طلحة بن نافع:

قال أبو بشر: «قلت لأبي سفيان: ما لي لا أراك تحدِّث عن جابر كما يحدِّث سليمان اليَشْكُري؟ قال: إن سليمان كان يكتب، وإني لم أكن أكتب»(٣).

سعيد بن المسيب:

قال مالك: «ولقد هلك ابن المسيب، ولم يترك كتابًا، ولا القاسم بن محمد، ولا عروة بن الزبير، ولا ابن شهاب»(٤).

يحيى بن سعيد الأنصاري:

قال يحيى بن سعيد: «أدركتُ الناس يعيبون الكتب، حتى لو كان حديثًا، ولو كنا نكتب يومئذٍ، لَكَتَبْنا من عِلْم سعيد بن المسيب ورأيه شيئًا كثيرًا.

وقال الليث بن سعد: إن أول ما أُتِي يحيى بن سعيد بكُتب عِلْمه يُعرَض عليه، استكثر كثرته؛ لأنه لم يكن له كتاب، وكان يجحده، حتى قيل له: نعرضه عليك، فما عرفْتَ أجزْتَه، وما لم تعرف ردَدْتَه. قال: فعرفه كله.

وكان يحيى بن سعيد يقول: لئن أكون كتبتُ ما كنتُ أسمع، أحب إليَّ من أن يكون لي مثل

(١) ميزان الاعتدال (٤ / ١١٥).
(٢) ميزان الاعتدال (١ / ٢٩٩)، تاريخ بغداد (٥ / ١٢٥).
(٣) علل أحمد (٢ / ٢٤٨ – رقم ٢١٤١).
(٤) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (ص ٢٥٤ – رقم ١٣٨١).

مالي»[١].

إبراهيم بن يزيد النخعي:

قال إبراهيم: «ما كتبت شيئًا قط»[٢].

وقال الذهبي في إبراهيم النخعي: «وكان يحفظ، فإنه قال: ما كتبت حديثًا قط»[٣].

طاوُس بن كَيْسَان:

قال سفيان: «وحدثنا عمرو بن إبراهيم، أن طاوسًا كان يقول: ما مسكت الورق. وكان عمرو يقول فيه: بلغني عن طاوس»[٤].

عامر بن شَرَاحيل الشعبي:

قال الشعبي: «ما كتبت سوداء في بيضاء قط، ولا حدَّثني رجل بحديث فأحببتُ أن يعيده عليَّ، ولا حدَّثني رجل بحديث إلا حفظته»[٥].

وقال أبو حصين: «لم يوجد للشعبي كتاب بعد موته إلا الفرائض والجراحات»[٦].

رُفيع بن مهران، أبو العالية الرياحي:

قال أبو خلدة: «قلت لأبي العالية: أعْطِني بعض كُتبك. قال: ما كتبتُ شيئًا، ولو كنتُ كتبتُ شيئًا، لأعطيتك وأكرمتك، إنما كتبت ثلاثة أشياء: تحية الصلاة، وأبواب الطلاق، ومناسك الحج»[٧].

وعن حميدان بكر بن عبد الله: بعث إلى أبي العالية أن يكتب له حديثًا، قال: فجاء أبو العالية فقال: مرحبًا بك! فقال: لو كنتُ أكتبُ لأحد لكتبتُه لك، فحدَّثَه حتى حفظه»[٨].

وقد ذكر الترمذي أن أكثر الذين مضوا كانوا لا يكتبون:

قال أبو عيسى الترمذي: «ويُروى عن ابن أبي ليلى نحو هذا غير شيء، وكان يروي

(١) المعرفة والتاريخ (١ / ٦٤٩).
(٢) المعرفة والتاريخ (٢ / ٦٠٩)، المحدث الفاصل (رقم ٣٦٧).
(٣) ميزان الاعتدال (٣ / ٢١٨).
(٤) المعرفة والتاريخ (٢ / ٧٠٠).
(٥) الجرح والتعديل (٦ / ٣٢٣)، المحدث الفاصل (رقم ٣٦٥) جامع بيان العلم (رقم ٢٩٦)، .
(٦) تاريخ بغداد (١٢ / ٢٣٢).
(٧) العلل ومعرفة الرجال (٣ / ٤٤١)، رقم (٥٨٧٥).
(٨) تقييد العلم (ص ٤٧).

الشيء مرةً هكذا، ومرةً هكذا بغير الإسناد، وإنما جاء هذا من قبل حفظه؛ لأن أكثر من مضى من أهل العلم كانوا لا يكتبون، ومَن كتب منهم إنما كان يكتب بعد السماع»[1].

القسم الثاني: مَن عادته التحديث من كتابه:

وهؤلاء منهم مَن يحدِّث من كتابه توقِّيًا واحتياطًا، ومنهم مَن يحدِّث من كتابه؛ لأنه ليس عنده حفظ.

مثال مَن يحدِّث من كتابه توقِّيًا واحتياطًا:

قال علي بن المديني: «ليس في أصحابنا أحفظُ من أبي عبد الله أحمد بن حنبل، وبلغني أنه لا يحدِّث إلا من كتاب، ولنا فيه أسوة حسنة»[2].

مثال مَن يحدِّث من كتابه؛ لأنه ليس عنده حفظ:

جَرير بن عبد الحميد الضبي:

قال أبو الوليد: «كنتُ أجالس جريرًا بالري، وكتب عني حديثَيْن، فقلت له: حدِّثنا، فقال: لستُ أحفظ، وكُتبي غائبة، وأنا أرجو أن أُوتى بها، قد كتبتُ في ذاك، فبينا نحن إذ ذكر يومًا شيئًا من الحديث، فقلت: أحسب كُتبك قد جاءت! قال: أجل. فقلت لأبي داود: إن جليسنا جاءته كُتبُه من الكوفة، اذهب بنا ننظر فيها. فأتيناه فنظرت في كتبه أنا وأبو داود»[3].

القسم الثالث: مَن كانت عادته التحديث من حفظه، ثم طرأ عليه التحديث من كتابه:

مثال على مَن يحدِّث من حفظه ثم طرأ عليه التحديث من كتابه:

همام بن يحيى بن دينار العوذي:

كان يحدِّث من حفظه، ثم أصابه مرضٌ دائم، فحدَّث من كتابه.

قال عبد الله بن أحمد: «سمعت أبي يقول: قال عَفَّان: حدَّثنا يومًا همام. قال: فقلت له: إن يزيد بن زُريع حدَّثنا عن سعيد عن قتادة، ذكر خلاف ذلك الحديث؟ قال: فذهب فنظر في الكتاب ثم جاء فقال: يا عَفَّان، أَلَا تراني أخطئ وأنا لا أعلم؟ قال عَفَّان: وكان همام إذا حدَّثنا

(١) شرح علل الترمذي (١ / ٤١٥).
(٢) الجرح والتعديل (١ / ٢٩٥).
(٣) ميزان الاعتدال (١ / ١٢٠).

بقرب عهده بالكتاب فقلَّما كان يخطئ»[1].

وقال أبو داود: «سمعت أحمد قال: همام يضبط ضبطًا جيدًا، سمعت أحمد يقول: سماع مَن سمع من همَّام بأخرة هو أصحُّ، وذلك أنه أصابته مثل الزَّمَانَة، فكان يحدِّثهم من كتابه، فسماعُ عَفَّان، وحبان، وبَهْز أجودُ من سماع عبد الرحمن؛ لأنه كان يحدِّثهم، يعني عبد الرحمن من حفظه. سمعت أحمد قال: قال عَفَّان: حدَّثنا همام يومًا بحديث فقيل له فيه، فدخل فنظر في كتابه. فقال: أَلَا أراني أخطئ وأنا لا أدري. فكان بعدُ يتعاهد كتابه»[2].

القسم الرابع: مَن كانت عادته التحديث من كتابه، ثم طرأ عليه التحديث من الحفظ:

ومن الرواة مَن كان يعتمد على كتابه في التحديث، لكنه طرأ عليه شيء، فحدَّث من حفظه لعَرَضٍ عرَضَ على الراوي نفسِه أو على كتابه.

فالراوي قد يُصاب بالعمى، فلا يستطيع التحديث من كتابه، فيُضطر للتحديث من حفظه، وقد يفقد كتابه كأنْ يُتلِفه بنفسه أو يحترق أو يُسرَق أو يضيع.

ومن الرواة مَن يكون التحديث من الحفظ طارئًا عليه بسبب السفر؛ كأنْ يكون في بلده يحدِّث من كتابه، ثم يسافر وليس معه كُتُبه، فيحدِّث من حفظه، ثم يرجع فيحدِّث من كتابه.

وهؤلاء يمكن التمييز بين ما حدَّثوا به من الحفظ أو الكتاب بالتمييز الزمني أو المكاني:

مثال على التمييز الزمني:

علي بن مُسهر:

قال ابن رجب: «علي بن مسهر أحد الثقات المشهورين. قال أحمد في رواية الأثرم: «كان ذهب بصره، فكان يحدِّثهم من حفظه. وأنكر عليه حديثه عن هشام عن أبيه عن عائشة: «كان رسول الله ﷺ إذا سمع المؤذن قال: «وأنا». وقال: إنما هو عن هشام عن أبيه مرسل. وعلي بن مسهر له مفاريد، ومنها في حديث: «إذا شرب الكلب في إناءِ أحدكم فَلْيُرِقه». وقد خرَّجه

(١) علل أحمد (١ / ٣٥٧- رقم ٦٨٢).
(٢) سؤالاته (٤٩٠).

مسلم[1].

وذكر الأثرم أيضًا عن أحمد أنه أنكر حديثًا فقيل له: رواه علي بن مسهر! فقال: إن علي بن مسهر كانت كتبه قد ذهبت، فكتب بعدُ، فإن كان روى هذا غيره، وإلا فليس بشيء يُعتمَد»[2].

وقيل: إنه قد دفن كُتبَه قبل إصابته بالعمى:

قال الدُّورِي: «سمعت يحيى يقول: كان علي بن مسهر ثَبَتًا. قال يحيى: قال عبد الله بن نمير: كان يجيئني علي بن مسهر فيسألني: كيف حديث كذا؟ قال يحيى: قال ابن نمير: كان علي بن مسهر قد دفن كتبه. قال يحيى: وكان علي بن مسهر أثبتَ من ابن نمير»[3].

وقد ذكر ابن معين توقيتَ إصابته بالعمى:

قال الدُّورِي: «سمعت يحيى يقول: ولِيَ علي بن مسهر قضاءَ أرمينية، فلما صار إلى أرمينية اشتكى عينه، فجعل يختلف إليه متطبِّب، فقال ذاك القاضي الذي بأرمينية للمتطبِّب: أكحله بشيء يُذهِب عينه حتى أعطيك كذا وكذا. فكحله بذاك الكحل فذهبتْ عينه، فرجع إلى الكوفة أعمى»[4].

مثال على التمييز المكاني:

الوليد بن مسلم الدمشقي:

تكلَّمَ فيما حدَّث به في غير دمشق لأجل ابتعاده عن كُتُبه وتحديثه من حفظه:

قال ابن رجب: «الوليد بن مسلم الدمشقي، صاحب الأوزاعي، ظاهر كلام الإمام أحمد أنه إذا حدَّثَ بغير دمشق، ففي حديثه شيء. قال أبو داود: سمعت أبا عبد الله سُئِل عن حديث الأوزاعي عن عطاء عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: «عليكم بالباءة»[5]؟ قال: هذا من الوليد،

(١) صحيح مسلم، كتاب الطهارة، باب حكم ولوغ الكلب، ١/ ٢٣٤ رقم (٢٧٩).
(٢) شرح علل الترمذي (٢ / ٧٥٢ -٧٦٦).
(٣) تاريخ ابن معين (٣٠٥٨)
(٤) تاريخ ابن معين برواية الدُّورِي (٤ / ٤٤).
(٥) أخرجه أبو داود في مسائل الإمام أحمد، ص٤١٣ (١٩٣٦). ولم أقف عليه عند غيره من حديث أبي هريرة.

يخاف أن يكون ليس بمحفوظ عن الأوزاعي؛ لأنه حدَّثَ به الوليد بحمص، ليس هو عند أهل دمشق». وتكلَّم أحمد أيضًا فيما حدث به الوليد من حفظه بمكة»[1].

كان لتحديث الوليد بن مسلم الدمشقي لهذا الحديث في حمص أثر في تضعيف الحديث؛ حيث إن تحديث الوليد بن مسلم في غير دمشق لا يعتد به، وذلك لبعده عن كتبه والاعتماد على حفظه.

معمر بن راشد:

كان يتعاهد كتبه، وينظر فيها، فلما ذهب إلى البصرة وابتعد عن كتبه، وقع في أوهام وأخطاء:

قال ابن رجب: «معمر بن راشد حديثه بالبصرة فيه اضطراب كثير، وحديثه باليمن جيد. قال أحمد في رواية الأثرم: حديث عبد الرزاق عن معمر أحبُّ إليَّ من حديث هؤلاء البصريين، كان يتعاهد كُتُبه وينظر – يعني باليمن –، وكان يحدِّثهم بخطأ بالبصرة. وقال يعقوب بن شيبة: سماع أهل البصرة من معمر حين قدِمَ عليهم فيه اضطراب؛ لأن كُتُبه لم تكن معه»[2].

أيوب بن عتبة:

قال ابن أبي حاتم: «سمعت أبا زرعة يقول: قال لي سليمان بن داود بن شعبة اليمامي: وقع أيوب بن عتبة إلى البصرة، وليس معه كُتُب، فحدَّثَ من حفظه، وكان لا يحفظ، فأما حديث اليمامة ما حدَّثَ به ثمة، فهو مستقيم؛ سمعت أبي يقول: أيوب بن عتبة فيه لين، قدِمَ بغداد ولم يكن معه كتبه، فكان يحدِّث من حفظه على التوهُّم، فيغلط، وأما كُتُبه في الأصل فهي صحيحة عن يحيى بن أبي كثير، قال لي سليمان بن شعبة هذا الكلام، وكان عالمًا بأهل اليمامة، وقال: هو أروى الناس عن يحيى بن أبي كثير، وأصحُّ الناس كتابًا عنه. فقيل لأبي: عبد الله بن بدر أحبُّ إليك أو أيوب بن عتبة؟ فقال: أيوب بن عتبة أعجبُ إليَّ، وهو أحبُّ إليَّ من محمد بن جابر»[3].

(١) شرح علل الترمذي (٢ / ٧٦٧ – ٧٧٢).
(٢) شرح علل الترمذي (٢ / ٧٦٧ – ٧٧٢).
(٣) الجرح والتعديل (٢ / ٢٥٣).

شبيب بن سعيد الحبطي:

وقال ابن عدي: «له نسخة عن يونس بن يزيد عن الزهري، يرويها عنه ابنه أحمد، وهي أحاديث مستقيمة، وروى عنه ابن وهب أحاديث مناكير، فلعل شبيبًا حدَّثَ بمصر في تجارته إليها، كتب عنه ابن وهب من حفظه، فيغلط ويَهِمُ»[١].

القسم الخامس: مَن لم تكن له عادة، وكان مرةً يحدِّث من حفظه ومرةً من كتابه:

ومن الرُّواة مَن لم تكن له عادة، فمرةً يحدِّث من حفظه، ومرةً يحدِّث من كتابه:

وهم على صنفين:

الصنف الأول: جمعوا بين حفظ الصدر والكتاب، وقد سبق ذكر أمثلة لهم.

الصنف الثاني: كان في حفظهم شيء، فكانوا إذا حدَّثوا من حفظهم أخطأوا، وإذا حدَّثوا من كُتُبهم أصابوا.

قال ابن رجب: «ومن هذا النوع أيضًا قومٌ ثِقات، لهم كتاب صحيح، وفي حفظهم بعض شيء، فكانوا يحدِّثون من حفظهم أحيانًا، فيغلطون، ويحدِّثون أحيانًا من كُتُبهم فيضبطون»[٢].

وهذه أمثلة لهم:

عبد العزيز بن محمد الدَّرَاوَرْدِي:

قال الأثرم: «قال أبو عبد الله: الدَّرَاوَرْدِي إذا حدَّثَ من حفظه فليس بشيء. أو نحو هذا، فقيل له: في تصنيفه؟ قال: ليس الشأن في تصنيفه، إنْ كان في أصل كتابه، وإلا فلا شيء، كان يحدِّث بأحاديث ليس لها أصل في كتابه»[٣].

وقال أبو زرعة: «عبد العزيز الدَّرَاوَرْدِي سيئ الحفظ، فربما حدَّثَ من حفظه الشيءَ فيُخطِئ»[٤].

وقال يحيى بن معين: «والدَّرَاوَرْدِي حفظه ليس بشيء، كتابه أصحُّ»[٥].

(١) شرح علل الترمذي (٢ / ٧٥٢ – ٧٦٦).
(٢) شرح علل الترمذي (٢ / ٧٥٢).
(٣) شرح علل الترمذي (٢ / ٧٥٢ – ٧٦٦).
(٤) الجرح والتعديل (٥ / ٣٩٦).
(٥) من كلام أبي زكريا للدقاق (٣٦٢).

حفص بن غِياث:

قال عَلِيُّ بن المديني: «وكان يحيى يقول: حفص ثَبَت. فقلت له: إنه يَهِمُ؟ فقال: كتابُه صحيح»[١].

وقال يعقوب بن شيبة: «هو ثقة ثَبَت إذا حدَّثَ من كتابه، ويُتقَّى بعضُ حفظه»[٢].

همام بن يحيى العوذي البصري:

قال يزيد بن زُريع: «همام حفظه رديء، وكتابه صالح»[٣].

وقال ابن أبي حاتم: «سُئِل أبو زرعة عنه؟ فقال: لا بأس به. قال: وسُئِل أبي عن همام وأبان مَن تقدم منهما؟ قال: همام أحبُّ إليَّ ما حدَّثَ من كتابه، وإذا حدَّثَ من حفظه فهما متقاربان في الحفظ والغلط»[٤].

عبد الرزاق بن همام الصنعاني:

عبد الرزاق بن همام إمام من الأئمة، وقد كان في حفظه شيء، لكنه كانت له كتب صِحَاح، فكان يحدِّث مرةً من حفظه، ومرةً من كُتُبه، وقد كان الكثير من تلاميذه يحرصون على السماع منه من كُتُبه؛ لسوء حفظه، ثم أُصِيب بعد ذلك بالعمى، فلم يستطع التحديث من كتابه، فكان يحدِّث من حفظه، ويلقن، فكثرت الأوهام والمناكير في حديثه.

وقد وُلِد عبد الرزاق سنةَ ست وعشرين ومائة[٥]، وتُوفِّي سنة إحدى عشرة ومائتين[٦]، وأُصِيب بالعمى سنة مائتين، وهذا يعني أن أكثر ما حدَّث به قد كان قبل إصابته بالعمى، فمَن سمع منه قبل المائتين فسماعه صحيح، ومَن سمع منه بعد ذلك، فسماعه ضعيف.

قال البخاري: «عبد الرزاق بن همام بن نافع أبو بكر مولى حمير اليماني، سمع الثوري وابن جريج، ومات سنة إحدى عشرة ومائتين، ما حدَّث من كتابه فهو أصحُّ»[٧].

قال عبد الرزاق بن همام: «قال لي وكيع: أنت رجل عندك حديث، وحفظك ليس بذاك، فإذا

(١) المعرفة والتاريخ (٢/ ٦٤٦).
(٢) شرح علل الترمذي (٢ / ٧٥٢ – ٧٦٦).
(٣) تهذيب التهذيب (٩ / ٧٦).
(٤) تهذيب التهذيب (٩ / ٧٦).
(٥) الكامل لابن عدي(٦٣١٤)، تهذيب الكمال (١٨/ ٣٤١٥).
(٦) التاريخ الكبير (٦ / ١٩٣٣).
(٧) التاريخ الكبير (٦ / ١٩٣٣).

سُئِلتَ عن حديث، فلا تقل: ليس هو عندي، ولكن قل: لا أحفظه»[١].

وقال الإمام أحمد: «مَن سمع من الكتب فهو أصحُّ»[٢].

وقال أيضا: «أتينا عبد الرزاق قبل المائتين، وهو صحيح البصر، ومَن سمع منه بعدما ذهب بصره، فهو ضعيف السماع»[٣].

وقال النسائي: «عبد الرزاق ما حُدِّث عنه بآخرة، ففيه نظر»[٤].

وقال أحمد بن حنبل: «ما كتبنا عن عبد الرزاق من حفظه إلا المجلس الأول، وذلك أنَّا دخلنا بالليل، فأملى علينا سبعين حديثًا»[٥].

وقال ابن معين: «قال لي عبد الرزاق: اكتبْ عني حديثًا واحدًا من غير كتاب. قلت: لا، ولا حرف»[٦].

يونس بن يزيد الأيلي صاحب الزهري:

قال الْبَرْذَعِي: «قلتُ – يعني لأبي زرعة –: يونس بن يزيد الأيلي عن غير الزهري؟ قال لي: ليس بالحافظ. وقال لي أبو حاتم – وكان شاهدًا –: سمعت علي بن محمد الطنافسي يذكر عن وكيع، قال: لقيت يونس بن يزيد بمكة، فجهدت به الجهد أن يقيم حديثًا فلم يقدر عليه. قال أبو زرعة: كان صاحب كتاب، فإذا أخذ من حفظه لم يكن عنده شيء»[٧].

وقال أحمد: «إذا حدَّث من حفظه يُخطِئ»[٨].

وقال ابن محرز: «وسمعت علي بن المديني، يقول: قال عبد الرحمن بن مهدي عن ابن المبارك قال: يونس ما حدَّث من كتاب فهو ثقة، وقال علي بن المديني: هو بمنزلة همام، همام إذا حدَّث من كتابه عن قتادة فهو ثَبَت»[٩].

---

(١) سير أعلام النبلاء (٩ / ٥٦٨).
(٢) تهذيب الكمال ١٨/ ٥٨ (٣٤١٥).
(٣) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (ص ٢١٥ – رقم ١١٦٠).
(٤) شرح علل الترمذي (٢ / ٧٥٢ – ٧٦٦).
(٥) سير أعلام النبلاء (١١ / ٢١٥).
(٦) سير أعلام النبلاء (٩ / ٥٦٨).
(٧) سؤالات الْبَرْذَعِي (٢ / ٦٨٤).
(٨) شرح علل الترمذي (٢ / ٧٥٢ – ٧٦٦).
(٩) معرفة الرجال (رقم ٥٩٦).

إبراهيم بن سعد الزهري:

قال الإمام أحمد: «كان يحدِّث من حفظه فيخطئ، وفي كتابه الصواب»(١).

وقال الإمام أحمد: «فأما إبراهيم فإنما كان يخطئ إذا حدَّث من حفظه، فأما كُتُبه فكانت صحيحة»(٢).

وهؤلاء بعض من مثلت بهم في موضع الدراسة؛ لبيان طرق معرفةِ وتمييزِ ما حدَّثوا به من حفظهم أو كتبهم.

المبحث الثالث
طرق التمييز بين ما يحدِّث به الراوي من حفظه وما يحدث به من كتابه

إذا كان الراوي ليس له عادة معينة، فمن المهم جدًّا معرفة الطريقة التي يمكن التمييز بها بين ما حدَّث به من حفظه أو من كتابه:

١- النصُّ في الرواية نفسها:

كأنْ ينصَّ تلميذه على أنه حدَّثه من حفظه أو من كتابه، أو حدثَّه من حفظه ولم يكن في كتابه:

قال يحيى بن معين: «حدَّثنا عبد الرزاق من حفظه ولم يكن في كتابه، قال: أنا معمر، عن النعمان بن أبي شيبة الجندي، أن طاوس أقام على رقيقٍ له حتى فاته الحج»(٣).

وقال أبو حاتم: "حدَّثنا زيد بن الحباب قال حدَّثني معاوية بن صالح قال حدَّثني أبو الزَّاهِرية عن نمران أبي الحسن. قال أبو حاتم: حدَّثنا به زيدٌ من كتابِه نمران، ومن حِفْظه نمار"(٤).

ومثله النص على مذاكرة فهي من الحفظ:

«حدَّثنا فلانٌ مُذاكَرةً»، أو «حدَّثناه في المذاكَرة».

(١) شرح علل الترمذي (٢ / ٧٥٢ - ٧٦٦).
(٢) المنتخب من علل الخلال (ص ١٩٨).
(٣) تاريخ ابن أبي خيثمة (١١٣١).
(٤) العلل لابن أبي حاتم (٧٧).

٢- معرفة مَن أخذ عنه من كتابه (وهذا يسمى عادات العلماء):

قال محمد بن إدريس ورَّاق الحميدي: «ما كتبت عن محمد بن معاوية بن أعين إلا من أصله، وكان معروفًا بالطلب، وكان يحدِّث حفظًا، فلعله يغلط»(١).

وقال أحمد بن حنبل: «كل ما سمعنا من غُنْدَر من أصل كتابه قرأه علينا، إلا حديثًا واحدًا عن عبد الرحمن بن القاسم، طويل من حديث شعبة في بيعة أبي بكر»(٢).

وقال أيضًا: «ما كتبنا عن عبد الرزاق من حفظه إلا المجلس الأول، وذلك أنَّا دخلنا بالليل، فأملى علينا سبعين حديثًا»(٣).

وقال ابن معين: «قال لي عبد الرزاق: اكتبْ عني حديثًا واحدًا من غير كتاب. قلت: لا، ولا حرف»(٤).

وقال: «ما كتبتُ عن عبد الرزاق حديثًا واحدًا إلا من كتابه كله»(٥).

وقال أبو زُرْعَة في ابن لهيعة: «سماع الأوائل والأواخر منه سواء، إلا أن ابن وهب وابن المبارك كانَا يتبعان أصوله، وليس ممَّن يُحتجُّ به» (٦).

رواية إسحاق الأزرق وعَبَّاد بن العوام ويزيد بن هارون عن شريك النخعي:

قال ابن عمار: «شريك كُتُبه صِحاح، فمَن سمع منه من كُتُبه فهو صحيح. قال: ولم يسمع من شريكٍ من كتابه إلا إسحاق الأزرق»(٧).

وقال أبو داود: «سمعت أحمد يقول: إسحاق - يعني الأزرق - وعَبَّاد بن العوام، ويزيد كتبوا عن شريك، بواسط، من كتابه، كان قدِمَ عليهم في حفر نهر. قال أحمد: كان شريك رجلًا له عقل، فكان يحدِّث بعقله. قال أحمد: سماعُ هؤلاء أصحُّ عنه»(٨).

رواية عَفَّان بن مسلم وحَبَّان بن هلال وبَهْز بن أسد عن همام العوذي:

(١) تهذيب التهذيب (٧ / ٤٣٦).
(٢) علل أحمد (٢ / ١٧٥ - رقم ١٩١٥).
(٣) سير أعلام النبلاء (١١ / ٢١٥).
(٤) سير أعلام النبلاء (٩ / ٥٦٨).
(٥) العلل ومعرفة الرجال (٢ / ٦٠٦ - رقم ٣٨٨٢).
(٦) شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي (١ / ٤١٩).
(٧) الكفاية في علم الرواية (١ / ٢٢٣).
(٨) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (٤٣٩).

قال أبو داود: «سمعت أحمد يقول: سماع مَن سمع من همام بأخرة هو أصحُّ، وذلك أنه أصابته مثل الزمانة، فكان يحدِّثهم من كتابه، فسماعُ عَفَّان وحبان وبَهْز أجودُ من سماع عبد الرحمن؛ لأنه كان يحدِّثهم، يعني عبد الرحمن، من حفظه، سمعت أحمد قال: قال عَفَّان: حدَّثنا همام يومًا بحديثٍ فقيل له فيه، فدخل فنظر في كتابه. فقال: أَلَا أراني أخطئ وأنا لا أدري، فكان بعدُ يتعاهد كتابه»[1].

وقال عبد الله بن أحمد: «سمعت أبي يقول: قال عَفَّان: حدَّثنا يومًا همام. قال: فقلت له إن يزيد بن زُريع حدَّثنا عن سعيد عن قتادة؛ ذكر خلاف ذلك الحديث. قال: فذهب فنظر في الكتاب، ثم جاء فقال: يا عَفَّان، أَلَا تراني أخطئ وأنا لا أعلم؟ قال عَفَّان: وكان همام إذا حدَّثنا بقرب عهده بالكتاب فقَلَّما كان يخطئ»[2].

بل إن هذا الحرص لم يقف عند الأخذ من الشيخ فقط، بل تعدَّاه إلى شيخ الشيخ، فكانوا يأخذون ما أخذه الشيخ من كتاب شيخه لا من حفظه:

قال ابن مهدي: «لم أكتب حديث يونس بن يزيد إلا عن ابن المبارك، فإنه أخبرني أنه كتبها عنه من كتابه»[3].

٣- نص يفيد قلة تحديثه من حفظه أو العكس:

قال المعلمي في معرض كلامه عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي: «وبالجملة فإطلاق إمام الجرح والتعديل يحيى بن معين أنه ثقة حجة، وإطلاق ابن المديني حافِظ عصره أنه ثقة ثَبَت يدلُّ على أحد أمرين: إما أن عبد العزيز كان لا يكاد يحدِّث من حفظه، وإما أنه كان إذا حدَّث من حفظه لا يَكثر وَهْمه، وإنما كان ربما وَهَم. وعبارة أبي زرعة صريحة في الأول، فإنه قال: «فربما حدَّث من حفظه»، فدلَّ أن ذلك قليل، والغالب أنه لا يحدِّث إلا من كتاب.

وإذا ثبت أنه كان لا يحدِّث من حفظه إلا قليلًا فالغالب أنه حدَّث بهذا الحديث من كتاب، فإنْ كان من كتابه فلا كلامَ، وإنْ كان من كتاب غيره فكذلك؛ لأنه ليس مَظنَّةَ التصحيف والتحريف. ويؤكِّد هذا أن الذين رووه أئمة حفَّاظ متثبِّتون[4].

(١) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (٤٩٠).
(٢) علل أحمد (١ / ٣٥٧ – رقم ٦٨٢).
(٣) الكامل لابن عدي (١/ ١٠٢).
(٤) آثار المعلمي (١٨ / ٢٣٨).

٤- أن يكون الراوي عنه أحد المحتاطين الذين لا يأخذون عن الشيخ إلا من كتابه:

قال المعلمي: «المتثبِّتون لا يكادون يسمعون من الرجل إلا من أصل كتابه. كان عبد الرزاق الصنعاني ثقة حافظًا، ومع ذلك لم يسمع منه أحمد بن حنبل، ويحيى بن مَعِين، إلا من أصل كتابه هذا ...»[١].

ومن الأمثلة على هذا:

قال علي بن المديني: «أتيتُ عبد الرحمن بن مهدي، فقلت له: أخرِجْ إليَّ صحيفة ابن المبارك، عن مَعْمَر، عن همام. قال: فأخرَجَها، فقلت: ادفعها إليَّ. فقال: دَعْني حتى أُملِي عليك ما تحتاج إليه منها. فأملى عليَّ منها أربعة أحاديث، ثم دفعها إليَّ فلم يكن فيها شيء غير الأربعة»[٢].

وقال ابن مُحْرِز: «سمعت يحيى بن معين يقول: كنت عند خلف البزار، فقلت له: هاتِ كُتبَك. فجبن، فقلت: هاتِ رحمك الله. فجاء بها فنظرتُ فيها فرأيت أحاديثَ مستقيمة صِحاحًا، قيل له: فكتبتَ عنه منها شيئًا؟ قال: نعم، كتبتُ عنه أحد عشر حديثًا، كنت عند سعدويه فلما رجعت دخلنا إليه»[٣].

وقال يحيى بن معين: «كنا في الرحلة إلى جَرِير بن عبد الحميد خمسة عشر، فأول شيء سألناه قلت له: هاتِ كتابَ منصور»[٤].

وقال عتاب بن زياد: «مر عبد الله – يعني ابن المبارك – على محمد بن جابر وهو يحدِّث في مكة، في سنة ثمانٍ وستين، ونحن ثَمَّ، فقال: حدِّث يا شيخ من كُتُبك. قال: مَن هذا؟ قيل: ابن المبارك. فأرسَلَ إليه بكُتُبه، فكان عبد الرحمن بن مهدي يسأله من حديث حماد، وعبد الله ساكت»[٥].

وقال أبو علي بن أبي الخناجر: «كنَّا على باب محمد بن مصعب، فأتاه يحيى بن معين ونحن حضور، فقال له: يا أبا الحسن، أخرِجْ إلينا كتابًا من كُتُبك. فقال له: عليك بأفلح

(١) الأنوار الكاشفة (ص ٨٠).
(٢) الكامل لابن عدي (١ / ١٠٩).
(٣) معرفة الرجال (٢ / ١٦١ – رقم ٥٠٧).
(٤) معرفة الرجال برواية ابن مُحْرِز (٢ / ٢٣٤ – رقم ٨٠٥).
(٥) علل أحمد (٢ / ٣٤٧ – رقم ٢٥٣٧).

الصيدلاني. فقام غضبان، فقال له: لا ارتفعَتْ لك راية معي أبدًا.

قال له محمد بن مصعب: إن لم ترتفع إلا بك فلا رفَعَها الله»[1].

ولذا قال البخاري: «لم تكن كتابتي للحديث كما كتب هؤلاء، كنتُ إذا كتبتُ عن رجل سألته عن اسمه وكُنْيته ونِسبته وحمله الحديث، إنْ كان الرجل فهمًا، فإن لم يكن سألته أن يُخرِج إليَّ أصله ونسخته، فأمَّا الآخرون فلا يبالون ما يكتبون، وكيف يكتبون»[2].

٥- إذا ظهرتْ في حديث من أحاديثه نكارة فإنها تحمل على تحديثه من حفظه:

كان النقاد إذا وجدوا للراوي أحاديثَ مستقيمة وأحاديثَ منكرة، ألحقوا المنكرة بتحديثه من حفظه، والمستقيمة بتحديثه من كتابه، ولهذا أمثلة كثيرة ومنها:

قال ابن أبي حاتم: «سألتُ أبي عن حديثٍ رواه علي بن عيَّاش، عن شعيب بن أبي حمزة، عن محمد بن المنكدر، عن جابر قال: كان آخِر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء ممَّا مسَّتِ النار[3]؟ فسمعت أبي يقول: هذا الحديث مضطربُ المتن، إنما هو أن النبي ﷺ أكل كتفًا ولم يتوضأ، كذا رواه الثقات عن ابن المنكدر، عن جابر. ويحتمل أن يكون شعيب حدَّث به من حفظه فوهَمَ فيه»[4].

حديث جابر جعله أبو حاتم مضطرب المتن؛ لأن شعيب بن أبي حمزة قد حدث به من حفظه لا من كتابه؛ حيث كان الحفظ مظنة الوهم؛ لذلك ردت روايته لهذا الحديث وأوتيت من قِبَلِه.

قال البخاري: «معاوية بن يحيى الصدفي دمشقي، وكان على بيت المال بالري، عن الزهري، روى عنه هقل أحاديثَ مستقيمة، كأنها من كتاب، وروى عنه عيسى بن يونس

(١) تاريخ بغداد (٣ / ٣٧٧).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٠٦).

(٣) أخرجه النسائي في المجتبى، كتاب الطهارة، باب ترك الوضوء مما مست النار ١/ ١٠٨ (١٨٥)، وابن خزيمة في صحيحه ١/ ٢٨ (٤٣)، وابن حبان في صحيحه ٣/ ٤١٦ (١١٣٤- الإحسان)، والطبراني في المعجم الأوسط ٥/ ٥٨ (٤٦٦٣)، والبيهقي في السنن الكبير ١/ ٤٤٦ (٧٣٥) من طريق علي بن عياش به. وللحديث على أخرى غير المذكورة حيث قال الشافعي: لم يسمع ابن المنكدر هذا الحديث من جابر، إنما سمعه من عبد الله بن محمد بن عقيل. ينظر: التلخيص الحبير لابن حجر ١/ ٢٠٥.

(٤) العلل (رقم ١٦٨).

وإسحاق بن سليمان أحاديثَ مناكير، كلها من حفظه»[1].

قال ابن حِبَّان: «العباس بن الفضل الأنصاري أبو الفضل: سكن الموصل، يروي عن أهل الكوفة وأهل البصرة، روى عنه العراقيون، كان إذا حدَّثَ عن خالد الحذاء ويونس بن عبيد وشعبة بن الحجاج أتى عنهم بأشياء تشبه أحاديثهم المستقيمة، وإذا روى عن عنبسة بن عبد الرحمن والقاسم بن عبد الرحمن وأهل الكوفة، أتى بأشياء لا تشبه حديثَ الثقات، كأنه كان يحدِّث عن البصريين من كتابه، وعن الكوفيين من حفظه، فوقع المناكير فيها من سوء حفظه، فلما كثر ذلك في روايته بطَلَ الاحتجاجُ بأخباره»[2].

قال ابن عدي في خالد بن مخلد بعد أن ساق له أحاديث: «لم أجد في حديثه أنكرَ ممَّا ذكرتُه، ولعلها توهُّم منه، أو حملًا على حفظه»[3].

وقال ابن حجر: حديث أنه ﷺ قال: «إذا توضَّأتم فلا تنفضوا أيديكم، فإنها مراوح الشيطان». رواه ابن أبي حاتم في كتاب العلل[4] من حديث البختري بن عبيد، عن أبيه، عن أبي هريرة، وزاد في أوله: «إذا توضَّأتم فأشربوا أعينكم من الماء». ورواه ابن حِبَّان في الضعفاء[5] في ترجمة البختري بن عبيد، وضعَّفه به، وقال: لا يحلُّ الاحتجاج به.

هذا الحديث ضعفه العلماء؛ لوجود البختري بن عبيد في إسناده فلم يحتجوا به؛ لأنه حدث به من حفظه لا من كتابه.

ولم ينفرد به البختري، فقد رواه بن طاهر في صفة التصوُّف، من طريقِ ابن أبي السري، قال: حدَّثنا عبيد الله بن محمد الطائي، عن أبيه، عن أبي هريرة به، وهذا إسناد مجهول، **ولعل ابن أبي السري حدَّث به من حفظه في المذاكرة، فوهَمَ في اسم البختري بن عبيد**، والله أعلم. وقال ابن الصلاح، في كلامه على الوسيط: لم أجد له أنا في جماعةٍ اعتنوا بالبحث عن

(١) الضعفاء الصغير (رقم ٣٥٠).
(٢) المجروحين (٢ / ١٨٩).
(٣) تهذيب التهذيب (٢ / ٥٣٤).
(٤) علل ابن أبي حاتم ١/ ٥٠٦ وقال: فقال أبي: هذا حديث منكر، والبختري ضعيف الحديث، وأبوه مجهول.
والحديث أخرجه أيضا إسحاق بن راهويه في مسنده ١/ ٣٥٠ (٣٤٨).
(٥) المجروحين ١/ ٢٠٣.

حاله أصلًا. وتبعه النووي[١].

ويقوِّي كونه روى من حفظه إذا كان ثمةَ راوٍ عنه من غير أهل بلده:

مثاله: نسخة شبيب بن سعيد الحبطي البصري عن يونس بن يزيد التي يرويها ابنه:

قال علي بن المديني: «ثقة، كان من أصحاب يونس بن يزيد، كان يختلف في تجارةٍ إلى مصر، وكتابه كتابٌ صحيح، وقد كتبتُها عن ابنه أحمد»[٢].

وقال ابن عدي: «له نسخة عن يونس بن يزيد عن الزهري يرويها عنه ابنه أحمد، وهي أحاديث مستقيمة، وروى عنه ابن وهب أحاديث مناكير، فلعل شبيبًا حدَّث بمصر في تجارته إليها، كتب عنه ابن وهب من حفظه، فيغلط ويَهِم»[٣].

٦ – قرائن خاصة ببعض الرواة:

ابن جريج في أيام الحج يحدِّث من كتاب المناسك:

قال الأثرم: «قال أبو عبد الله: كان يحيى بن سعيد يقول: كان ابن جريج يحدِّثهم بما لا يحفظ. يشير إلى أنه كان يحدِّث من كُتُب غيره، قال: وما كنا نحن نسمع من ابن جريج إلا من حفظه. قال: فقال له إنسان: فلعلَّ ابن جريج حدَّثكم شيئًا حفظه من كُتُب الناس.

ثم قال أبو عبد الله: كان ابن جريج يحدِّثهم من كُتُب الناس، سماع أبي عاصم. وذكر غيره، قال: إلا أيام الحج، فإنه كان يُخرِج كتاب المناسك فيحدِّثهم به من كتابه»[٤].

قال ابن معين: «ثقة في كل ما رُوِي عنه من الكتاب»[٥].

وقال محمد بن موسى بن مُشَيْش: «قال أحمد بن حنبل: كان ابن جريج الذي يحدِّث من كتاب أصح، وكان في بعض حفظه إذا حدَّث حفظًا سيئًا»[٦].

وقال يحيى بن سعيد: «لم يكن أحدٌ أثبت في نافعٍ من ابن جريج فيما كتب، وهو أثبتُ من

(١) التلخيص الحبير (١ / ٢٩٦ – رقم ١١٤).
(٢) شرح علل الترمذي (٢ / ٧٥٢ – ٧٦٦).
(٣) شرح علل الترمذي (٢ / ٧٥٢ – ٧٦٦).
(٤) شرح علل الترمذي (٢ / ٦٨٣).
(٥) تهذيب التهذيب (٥ / ٣٠٥).
(٦) تاريخ بغداد (١٠/ ٤٠٥).

مالكٍ في نافع. وقال مرة: لم يكن ابن جريج عندي بدون مالك في نافع»[١].

إذا نصَّ على نوعية الأخطاء عند تحديثه من حفظه:

عبد العزيز بن محمد بن عبيد بن أبي عبيد الدَّرَاوَرْدِي يخطىء إذا حدث من حفظه وأكثر خطَئِه في قلب حديث عبد الله إلى عبيد الله.

قال أبو طالب: «سُئِل أحمد بن حنبل، عن عبد العزيز الدَّرَاوَرْدِي. فقال: كان معروفًا بالطلب، وإذا حدَّث من كتابه فهو صحيح، وإذا حدَّثَ من كُتُب الناس وَهَم، كان يقرأ من كُتُبهم فيُخطِئ، وربما قلَبَ حديثَ عبد الله العمري يرويه عن عبيد الله بن عمر»[٢].

قال النسائي: «ليس به بأس، وحديثه عن عبيد الله بن عمر منكر»[٣].

وقال أحمد بن حنبل: «إذا حدَّث من حفظه يَهِم، ليس هو بشيء، وإذ حدَّث من كتابه فنعم. وقال أحمد أيضًا: إذا حدَّثَ من حفظه جاء ببواطيل»[٤].

وقال يعقوب بن سفيان: «سمعت الحميدي يقول: قدِمْتُ المدينة فبدأت بعبد العزيز بن محمد الدَّرَاوَرْدِي، فجاء في جماعة من أهل المدينة يلومونني، يقولون: تركتَ شيخنا أن تبدأ به وتأتيه. قال: يلومونني فيما فعلت، إنما أتيت الدَّرَاوَرْدِي لأُسلِّم عليه، وأكتب عنه شيئًا، ويكون اعتمادي على ابن أبي حازم إن شاء الله. وبلغ الدَّرَاوَرْدِي اجتماعُ مَن اجتمع إليَّ، فلما رجعتُ إليه قال: يا قرشي، قد بلغني الذي كان، وقد عزمتُ أن أُخرِجَ إليك كتبي وأصولي لتكتبها وأقرأها عليك. قال: فأخرج إليَّ أصوله، وإذا هو كتب صحاح وأحاديث مستقيمة. قال: وقد كان يُؤتى بالأحاديث فيقرأ عليه، فإن كان من حديثه الذي حملوا عنه خللًا، فإنما جاء ممَّا أعلمتكم أنه كان يقرأ من كتبه الناس، وقد كان يذاكر بالحديث مما ليس عنده، فيتهاونون به، ويقول: هذا مما لم يكن في كتبه، ويذاكر بالشيء المرفوع فيقول: هذا في أصل كتابه منقطع»[٥].

(١) الجرح والتعديل (٥ / ٣٥٧).
(٢) الجرح والتعديل (٥ / ٣٩٥).
(٣) تهذيب التهذيب (٦ / ٣٥٤).
(٤) ميزان الاعتدال (٤ / ٣٧١).
(٥) المعرفة والتاريخ (١ / ٤٢٨).

الخاتمة

من خلال بحثي موضوع طرق معرفة ما يحدِّث به الراوي من حفظه وما يحدِّث به من كتابه، أستطيع أن أتوصَّل إلى نتائجَ عدة؛ من أهمها:

١ – أن الحفظ والكتابة من الوسائل التي يُنقَل بها العلم ويُحفَظ.

٢ – أن الشيخ مهما بلغ من الحفظ، فإنه لا يَسْلم من الخطأ والنسيان.

٣ – أن من وسائل معرفة ما يحدِّث به الراوي من حفظه أو كتابه النقلَ من كتابه بطريقِ طلبِ الكتاب بأيِّ وسيلة كانت، أو بطريقِ الإخبار ممَّن سمع الكتاب أو حفظ المراد.

٤ – ينقسم الرواة إلى خمسة أقسام؛ فمنهم مَن يحدِّث من حفظه، ومنهم مَن يحدِّث من كتابه، ومنهم مَن يحدِّث من كتابه ثم من حفظه، ومنهم مَن يحدِّث من حفظه ثم من كتابه، ومنهم مَن ليس له ضابط فمرةً يحدِّث من كتابه ومرةً من حفظه.

٥ – للعلماء طرقٌ كثيرة يميِّزون بها بين من يحدِّث من حفظه ومَن يحدِّث من كتابه؛ تتمثل في: النص في الرواية نفسها، ومعرفة من أخذ عنه من كتابه، ونص يقيد قلة تحديثه من حفظه أو العكس، وأن يكون الراوي عنه أحد المحتاطين الذين لا يأخذون عن الشيخ إلا من كتابه، ومن خلال حكم النقاد عليه يعرف واقعه، وإذا ظهرت في حديث من أحاديثه نكارة فإنها تحمل على تحديثه من حفظه، وقرائن خاصة ببعض الرواة.

٦ – رواية الشيخ من كتابه من أقوى الطرق إثباتا للحديث، بخلاف روايته من حفظه فإنها مظنة الوهم والنسيان.

٧ – من العلل التي ترد بسببها الأحاديث عدم وجود الحديث في كتاب الراوي؛ إلا أن هذه القاعدة ليست عامة، فقد يكون الحديث لم يُوجد في كتاب الراوي ولكن رواها من حِفْظِه فتناقلت الرواية عنه.

وصلى الله على محمدٍ وعلى آله وصحبه وسلَّمَ تسليمًا كثيرًا.

المصادر والمراجع

١. الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان، ترتيب ابن بلبان، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م.

٢. الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة، لعبد الرحمن بن يحيى بن علي المعلمي اليماني، المطبعة السلفية ومكتبتها، عالم الكتب، بيروت، سنة ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

٣. تاريخ ابن أبي خيثمة المسمَّى بالتاريخ الكبير، لأحمد بن أبي خيثمة، تحقيق: صلاح بن فتحي هلال، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٧هـ،٢٠٠٦م.

٤. تاريخ ابن معين رواية ابن محرز، تحقيق: محمد كامل القصار، مجمع اللغة العربية، دمشق، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

٥. تاريخ ابن معين رواية الدوري، لأبي زكريا يحيى بن معين، تحقيق: الدكتور أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.

٦. تاريخ أبي زُرْعَة الدمشقي، لعبد الرحمن بن عمرو أبي زرعة الدمشقي رواية أبي الميمون بن راشد، تحقيق: شكر الله نعمة الله القوجاني، مجمع اللغة العربية، دمشق.

٧. التاريخ الكبير، لمحمد بن إسماعيل البخاري، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، بمراقبة محمد عبد المعيد خان.

٨. تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٢م.

٩. تقييد العلم، للخطيب أحمد بن علي البغدادي، إحياء السنة النبوية، بيروت.

١٠. التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب، مؤسسة قرطبة، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م.

١١. التمييز، لمسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر، السعودية، الطبعة الثالثة، سنة ١٤١٠هـ.

١٢. تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولى، سنة ١٣٢٦هـ.

١٣. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ليوسف بن عبد الرحمن بن يوسف المزي، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.

١٤. الجامع الكبير، لمحمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، سنة ١٩٩٨م.

١٥. جامع بيان العلم وفضله، ليوسف بن عبد الله بن عبد البر، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.

١٦. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب علي بن ثابت البغدادي، تحقيق: محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض.

١٧. الجرح والتعديل، لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن أبي حاتم، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن بالهند، ودار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٢٧١هـ، ١٩٥٢م.

١٨. السنة، لأبي بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخَلَّال البغدادي الحنبلي (المتوفى: ٣١١هـ). المحقق: د. عطية الزهراني. الناشر: دار الراية، الرياض. الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ، ١٩٨٩م.

١٩. السنن الكبير، لأحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٢هـ، ٢٠١١م.

٢٠. السنن، لأبي داود السجستاني، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومحمد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م.

٢١. سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، لأحمد بن حنبل، تحقيق: زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٤هـ.

٢٢. سؤالات الْبَرْذَعِي لأبي زرعة الرازي، لعبيد الله بن عبد الكريم أبي زرعة الرازي،

تحقيق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ٢٠٠٩م.
٢٣. سؤالات حمزة بن يوسف السهمي، لعلي بن عمر الدارقطني، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.
٢٤. سير أعلام النبلاء، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: مجموعة بإشراف شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.
٢٥. شرح التبصرة والتذكرة، لعبد الرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق: عبد اللطيف الهميم وماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م.
٢٦. شرح علل الترمذي، لعبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.
٢٧. العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني، الرياض، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٢هـ، ٢٠١١م.
٢٨. العلل، لعبد الرحمن بن محمد بن أبي حاتم، تحقيق: مجموعة بإشراف سعد بن عبد الله الحميد وخالد بن عبد الرحمن الجريسي، مطابع الحميضي، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م.
٢٩. الكامل في ضعفاء الرجال، لعبد الله بن عدي الجرجاني، قرأها ودقَّقها على المخطوطات: يحيى عزاوي، دار الفكر، الطبعة الثالثة.
٣٠. الكفاية في علم الرواية، للخطيب أحمد بن علي البغدادي، تحقيق: أبو عبد الله السورقي وإبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.
٣١. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لأبي الحسن علي بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، سنة ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.
٣٢. مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري، لإسحاق ابن إبراهيم بن هانئ النيسابوري، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٠هـ.
٣٣. مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني، لأبي داود سليمان بن الأشعث

السجستاني، تحقيق: طارق عوض الله، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.

٣٤. المسند، للإمام أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.

٣٥. المعجم الكبير، لسليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الثانية.

٣٦. المعرفة والتاريخ، ليعقوب بن سفيان الفسوي، تحقيق: أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.

٣٧. من كلام أبي زكريا يحيى بن معين رواية الدقاق، ليحيى بن معين، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق.

٣٨. المنتخب من علل الخلال، لعبد الله بن أحمد بن قدامة، تحقيق: طارق عوض الله، دار الراية للنشر والتوزيع.

٣٩. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٣٨٢هـ، ١٩٦٣م.

٤٠. النكت على مقدمة ابن الصلاح، لمحمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي، تحقيق: زين العابدين بن محمد بلا فريج، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.

Copyright of Journal of Sharia & Islamic Studies is the property of Kuwait University, Academic Publication Council and its content may not be copied or emailed to multiple sites or posted to a listserv without the copyright holder's express written permission. However, users may print, download, or email articles for individual use.